S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/26604
19 October 1993

مجلس الأمن

ORIGINAL: ARABIC

رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ موجهة إلى
الأمين العام من الممثل الدائم للجماهرية العربية الليبية
لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبعث لكم البيان الصادر عن الأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب بتاريخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ بشأن تطورات قضية لوكربي. وسوف أكون ممتنا إذا ما تم تعميم هذا البيان باعتباره وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) علي أحمد الحضيري
المندوب المقيم

191093

191093 191093 93-56692

مرفـــق

إتحاد المحامين العرب
الأمانة العامة
الرقم الصادر: ٦٨٨
التاريخ: ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣

بيان صادر عن اتحاد المحامين العرب
بشأن تطورات قضية لوكربي

تتابع الأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب بقلق بالغ تطورات أزمة لوكربي وتداعياتها السلبية التي تشكل انتهاكا لحقوق الشعب الليبي الأساسية، بما فيها الحق في السيادة، فضلا عن الأضرار التي ستلحق بالبلدان المجاورة للجماهيرية، وكذا إشاعة التوتر وتهديد السلم والاستقرار في المنطقة، وخاصة في ظل التهديدات التي تلوح بها الدول الغربية الثلاث الأطراف في الأزمة لتصعيد الجزاءات والحصار الاقتصادي والسياسي ضد القطر الليبي الشقيق.

كما تتابع الأمانة أيضا الجهود العربية والدولية الخيرة الرامية لتطويق الأزمة وإيجاد مخرج قانوني لها وحل المشكلة على أسس عادلة تراعي حقوق المواطنين الليبيين وتحترم السيادة الليبية وتسهم في تعزيز الشرعية الدولية وإكساب الأمم المتحدة مصداقيتها وفاعليتها في تسوية النزاعات.

وترى الأمانة العامة للإتحاد أن إكساب القضية أبعادا سياسية تعبر عن مواقف الأطراف الغربية من الأزمة والمعادية للجماهيرية، قد أحالت القضية من كونها مسألة قانونية إلى نزاع سياسي وتهديد باستخدام القوة والضغوط وهو ما يتعارض مع المناخ الدولي الراهن الذي يدفع نحو تسوية الأزمات الدولية عبر التفاوض، ومن خلال القنوات غير المباشرة.

إن اتحاد المحامين العرب الذي يرفض سياسات العنف والتهديد بالعقوبات ضد الجماهيرية وشعبها، ليطالب الأطراف الدولية والمنظمات المحلية بما فيها الأمم المتحدة بتوفير الوضع الملائم لإبقاء المسألة في إطارها القانوني مع توفير كافة الضمانات لوضع الأمر في هذا المسار، وإزالة كافة العقبات حتى يتسنى إجراء محاكمة عادلة للمشتبه فيهما بعد إجراءات قانونية وتحقيقات شاملة. كما يضم الاتحـــاد ما ورد في بيان هيئة الدفاع عن المشتبه فيهما الصادر يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر الجاري ويعبر عن تضامنه معها.

وفي هذا الجانب، يطالب اتحاد المحامين العرب الدوائر المسؤولة في الدول الغربية الثلاث بتسهيل مهمة هيئة الدفاع التي تتشكل من جنسيات أوروبية وأمريكية حتى تتمكن من تحضير ملف الدفاع بصورة سليمة، نظرا لعدم إعلان سلطات الادعاء في القضية عن البينة التي تستند إليها في توجيه الاتهام ضد

المشتبه فيهما إلى جانب وقف الحملات الإعلامية المعادية للجماهيرية، وللمواطنين الليبيين، لأن ذلك سوف يؤثر على المحلفين والقضاء في حالة قبول المتهمين بالمثول أمام محكمة عادلة ونزيهة في بلد محايد.

كما يدعو الاتحاد، الأمم المتحدة ومجلس الأمن إلى اتخاذ الموقف الموضوعي والبناء، والالتزام بروح ميثاق الأمم المتحدة القائم على تعزيز السلم وحل المنازعات بعيدا عن المواجهات والتصادم. ويتمنى المحامون العرب على أمانة الأمم المتحدة أن تقوم بدور إيجابي في طرح مشروع لحل الأزمة سلميا يستند إلى تعزيز القانون وإعماله وبذل المساعي الحميدة لإيجاد مخرج سليم للأزمة.

كذلك يناشد المحامون العرب كافة المنظمات العربية والدولية القانونية والإنسانية بذل جهودها للتعبير عن تضامنها مع الجماهيرية، وضرورة توفير محاكمة عادلة ونزيهة للمواطنين الليبيين، والإسهام مع بقية الجهود الخيرة لتسوية النزاع حتى يسود المجتمع الدولي المناخ المواتي لتعزيز الشرعية الدولية والتفاهم بين شعوب العالم.

- - - - -